الإصدار الأول ضمن برنامج سندات دين غير مضمونة ذات أولوية في السداد بـ 50 مليون دينار

«المركز» يصدر سندات بـ 35 مليون دينار لمدة 5 سنوات

■ ضرار الغانم: الطلب القوي على الإصدار يؤكد ثقة المستثمرين وأسواق رأس المال بجودة إصداراتنا ■ علي خليل: تسعير السندات تم بشكل تنافسي.. وحظي بمشاركة واسعة من المستثمرين المؤسسيين

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» عن نجاح استكمال الطرح الخاص لسندات بقيمة إجمالية قدرها 35 مليون دينار، وهي الإصدار الأول ضمن برنامج سندات دين غير مضمونة ذات أولوية في السداد بقيمة 50 مليون دينار. ويتكون الإصدار من شريحتين متساويتين، السندات ذات الفائدة الثابتة والسندات ذات الفائدة المتغيرة تستحق كلتيهما في تاريخ 17 ديسمبر 2030، ويأتي هذا الإعلان ليؤكد على ثقة المستثمرين الراسخة في «المركز»، خاصة أن عملية الاكتتاب شهدت إقبالا واسعا، حيث تجاوز الطلب السندات المعروضة.

وبلغ سعر الفائدة على شريحة السندات ذات الفائدة الثابتة 5,25٪ سنويا تدفع بشكل ربع سنوي، وبلغ سعر الفائدة على شريحة السندات ذات الفائدة المتغيرة 2,00٪ فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وبحد أقصى 6,25٪ سنويا، تدفع بشكل ربع سنوي.

وتم تعيين شركة الأهلي كابيتال للاستثمار و«المركز» كمديري إصدار رئيسيين، وامتدت فترة الاكتتاب من 3 نوفمبر حتى 15 نوفمبر 2025، وصنفت وكالة التصنيف الائتماني كابيتال إنتليجنس سندات «المركز» الجديدة عند الدرجة الاستثمارية «BBB»، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ويعكس التصنيف الائتماني قوة الوضع المالي لـ «المركز» من حيث السيولة، والملاءة المالية، واستدامة الأتعاب من العمولات والرسوم والإدارية، ومن بين العوامل الأخرى الداعمة لتثبيت تصنيف «المركز» سجله المرموق في الوفاء بالديون والالتزامات المالية، وقدرته على الحصول على تمويل دون ضمانات، والتنوع الكبير الذي أحدثه «المركز» مؤخرا بقاعدة المقرضين.

وفي هذا السياق، عبر رئيس مجلس إدارة «المركز» ضرار يوسف الغانم عن سعادته بإصدار السندات الجديدة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل أسواق المال. قائلا: الطلب القوي على الإصدار الخامس لـ«المركز» يؤكد ثقة المستثمرين في «المركز»، إلى جانب ثقة أسواق رأس المال بجودة إصداراته. وأضاف: يعكس تصنيف «كابيتال إنتليجنس» مكانة «المركز» كعلامة تجارية راسخة، تتمتع بسمعة طيبة في جميع أرجاء المنطقة، لاسيما في الكويت. ولقد أسهمت جهود فريق الإدارة المتمرس في توجيه أنشطة «المركز» بفاعلية خلال هذا العام الذي شهد العديد من التحديات، حيث عملوا بتفان تام، مستشعرين مسؤولياتهم تجاه المساهمين.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لـ«المركز» علي حسن خليل: «تم تسعير السندات الجديدة بشكل تنافسي، وحظي بمشاركة واسعة من المستثمرين المؤسسيين، الأمر الذي يعكس ثقتهم في مخاطر الائتمان لدينا. وأضاف أن «المركز» يعد مشاركا نشطا في أسواق رأس المال للدين، ليس كمصدر سندات فحسب، بل كمدير إصدار ومستثمر أيضا».

وأضاف: سيواصل «المركز» العمل مع الهيئات التنظيمية والمؤسسات من القطاعين العام والخاص، للمساهمة في خلق سوق سندات فاعل يتمتع بالسيولة في الكويت، ونعتز بعلاقتنا الوطيدة مع الأهلي كابيتال اللذي أسندنا إليهم هذا الدور في هذا الإصدار، نظرا لمركزهم القوي في السوق، بالإضافة إلى ثقتنا التامة في قوة شبكات التوزيع الخاصة بهم.

ضرار يوسف الغانم

علي حسن خليل

نجاح مبادرة الشركة «المرأة في التكنولوجيا»

«زين» تعزز حضور النساء بسوق العمل الرقمي

أعلنت زين الكويت عن نجاح مبادرتها «المرأة في التكنولوجيا»، التي تواصل عبرها الاستثمار في تمكين المرأة في المجالات الرقمية والتكنولوجية، عبر تنمية المواهب، وإعادة تأهيل المسار المهني، وتعزيز الجاهزية لسوق العمل الرقمي، وخلق فرص حقيقية للعمل والتطور الوظيفي وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا.

وتعد المبادرة جزءا رئيسيا من استراتيجية «زين» على مستوى المجموعة في الاستدامة المؤسسية والتنوع والشمول والإنصاف، والتي تعطي الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري، ودعم التنوع والشمول، وتطوير القدرات الوطنية، حيث تهدف المبادرة بالدرجة الأولى إلى فهم وخلق فرص للنساء في مجالات التكنولوجيا والقطاع الرقمي، بما يساعدهن على إعادة تأهيل مهاراتهن وإعادة مواءمة مساراتهن المهنية بما يتوافق مع احتياجات القطاع.

وركزت زين على تقديم برامج تدريبية وتوعوية متخصصة استهدفت الطالبات والخريجات والموظفات في بداية مشوارهن المهني، عبر محتوى دمج بين المهارات التقنية والمهارات الداعمة للمسار المهني والخبرات العملية لربط المعرفة الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل الرقمي، أشرف عليها خبراء ومتخصصون من بينهم موظفو «زين» من مختلف القطاعات التقنية والإدارية الذين شاركوا خبراتهم مع الطالبات عبر جلسات توجيه وإرشاد فردية. وخلال العام 2025، سجلت مبادرة «المرأة في التكنولوجيا» حضورا واسعا وتفاعلا مميزا عبر عدة محطات أكاديمية، حيث حققت نتائج قوية عكست حجم التفاعل وجودة الأثر، إذ استقطبت أكثر من 550 مشاركة عبر مساراتها المختلفة في الجلسات وورش العمل والأنشطة لتمكينهن في مختلف التخصصات الرقمية.

كما تم تخريج 25 مشاركة من برنامج Cyber_She بنسبة إتمام 100٪، مع مخرجات مباشرة على مستوى سوق العمل شملت فرص توظيف وتطوير وتحول مهني نحو أدوار تقنية، وعلى صعيد تحويل المهارات إلى فرص فعلية في السوق، شهد هاكاثون المبادرة مشاركة 9 فرق، وأسهم في دعم مسارات ريادية وحلول تقنية بأثر مباشر على 16 طالبة.

وأسفر البرنامج عن توظيف مشاركتين بعد التخرج، وترقية موظفة مشاركة في جهة عملها، ونجاح 4 مشاركات في الانتقال من أدوار أعمال تقليدية إلى مسارات تقنية، إضافة إلى حصول الخريجات على شهادات دولية في الأمن السيبراني.

وفي إطار التركيز على خلق فرص مهنية للمشاركات وليس الاكتفاء بالتدريب، نظمت «زين» هاكاثون «المرأة في التكنولوجيا»، مسجلة حضورا مميزا من عشرات الطالبات من مختلف جامعات وكليات الكويت. وحققت مخرجات الهاكاثون أثرا مباشرا على مستوى ريادة الأعمال وتطوير الحلول، إذ تم تسجيل تأثير مباشر على 16 طالبة عبر فرق الهاكاثون ومسارات ما بعد البرنامج، من بينها إطلاق مشروع ناشئ بدعم من جامعة الكويت وحاضنتها، وتقديم حل ذكاء اصطناعي نحو التسويق التجاري، إضافة إلى إطلاق مشاريع ناشئة تقنية من طالبات في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وحرصت «زين» على أن تكون مبادرة «المرأة في التكنولوجيا» منصة شاملة، إذ استقبلت هذا العام ست طالبات من ذوات الاحتياجات الخاصة، جمعت احتياجاتهن بين جوانب صحية وتعليمية مختلفة، حيث تم توفير مقاربة داعمة ومراعية للفروقات الفردية عبر تكييف أساليب التعلم والمتابعة، وتقديم بيئة تدريب أكثر مرونة، بما يضمن تمكين المشاركات من الاستفادة الكاملة من المحتوى وبناء مهاراتهن بثقة، انسجاما مع هدف المبادرة في إعادة تأهيل المسار المهني وفتح آفاق السوق الرقمي أمام النساء. وتمثل أحد أبرز عوامل نجاح المبادرة في منظومة الشراكات الأكاديمية والتخصصية التي حرصت زين على بنائها مع 8 جهات أكاديمية محلية وعالمية لضمان جودة المحتوى، وتوسيع نطاق الوصول، ومواءمة المسارات التدريبية مع احتياجات السوق.

وشملت قائمة الشركاء جامعة الكويت، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا، وكلية ألجونكوين الكندية في الكويت، وكلية بوكسهل في الكويت، والكلية الكندية في الكويت، إلى جانب جهات تخصصية داعمة مثل رابطة نساء الشرق الأوسط للأمن السيبراني، وEC_Council، و London School of Cybersecurity.

موظفو «زين» من مختلف القطاعات التقنية والإدارية شاركوا خبراتهم مع الطالبات عبر جلسات توجيه وإرشاد

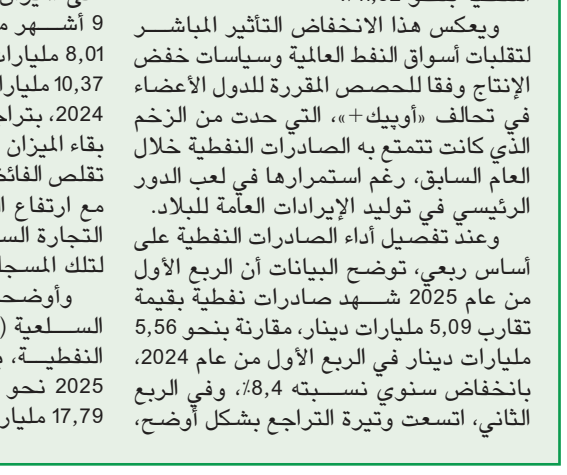
مخرجات البرنامج حققت أثراً ملموساً على مستوى التطور المهني وريادة الأعمال

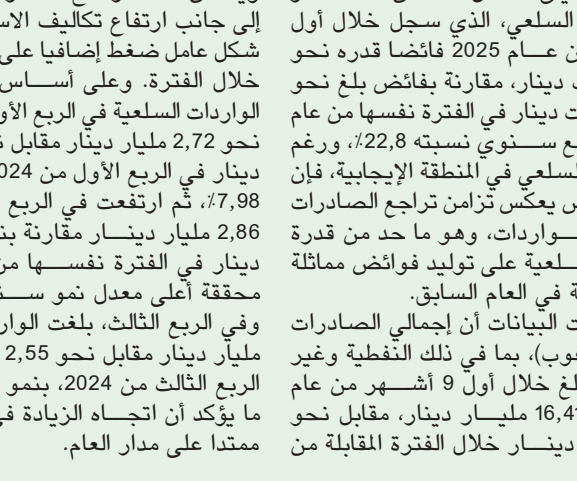
المبادرة هدفت إلى فهم وخلق فرص للنساء في مجالات التكنولوجيا والقطاع الرقمي

بالتعاون مع «ويسترن يونيون».. وبهدف تقديم أفضل الحلول المصرفية الرقمية

«بيت التمويل» يُوفّر تحويلات متنوعة عبر تطبيقه

يواصل بيت التمويل الكويتي ريادته في تقديم الحلول المصرفية الرقمية المتطورة، حيث يواصل تقديم خدمات التحويلات المالية المحلية والعالمية عبر تطبيق KFHonline للهواتف الذكية، بالتعاون مع شبكة ويسترن يونيون العالمية. تمكن هذه الخدمة العملاء من إجراء التحويلات المالية بسرعة وأمان، سواء نقدا أو مباشرة إلى الحسابات البنكية أو المحافظ الرقمية في مختلف الدول، مع إمكانية اختيار المستفيدين والوصول إلى شبكة ويسترن يونيون المنتشرة حول العالم.

وتعكس هذه الخدمات التحول الرقمي الحقيقي في القطاع المصرفي، حيث تتيح للعملاء تنفيذ العمليات المالية بسهولة تامة عبر خطوات إلكترونية واضحة وسريعة، مع ضمان أعلى معايير الأمان، ما يعزز من كفاءة الحلول الرقمية ويواكب تطلعات العملاء.

وتعتبر شبكة «ويسترن يونيون» من أكبر شبكات تحويل الأموال المعتمدة في معظم دول العالم، ولديها شبكة بيع بالتجزئة في اكثر من 200 دولة ومنطقة النقد، كما يمكن للعملاء أيضا تسديد المدفوعات إلى مليارات الحسابات المصرفية وملايين المحافظ والبطاقات الرقمية على مستوى العالم.

كما تسهم الخدمات بتعزيز تجربة العملاء من خلال توفير تحويلات مالية آمنة وسريعة تلبي احتياجاتهم، وتمنحهم وصولا كاملا إلى شبكة ويسترن يونيون للتحويلات المحلية والعالمية، وتدعم توسيع قدرات التطبيقات الرقمية لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة، وتؤكد التزام بيت التمويل الكويتي بتوفير الخدمات المالية بمختلف أنواعها، وهو ما انعكس في إقبال العملاء على هذه الخدمة.

ضمن التزامه بالاستدامة البيئية وتعزيز المشاركة المجتمعية

«الخليج» يختتم ورشة إعادة التدوير الإبداعي للأثاث

في إطار التزامه بالاستدامة البيئية وتعزيز المشاركة المجتمعية، اختتم بنك الخليج بنجاح ورشة عمل إبداعية ركزت على إعادة التدوير الإبداعي للأثاث، حيث جرى تحويل قطع مستخدمة إلى أعمال فنية مبتكرة وعملية.

وجاءت هذه الورشة ضمن سلسلة التصميم والاستدامة التي يطلقها البنك، وهي مبادرة تهدف إلى رفع مستوى الوعي، وبناء المهارات العملية، وتشجيع أنماط الحياة المسؤولة من خلال تجارب مجتمعية تطبيقية.

وشهدت الورشة التي قدمتها مصممة الديكور الداخلي الكويتية عايشة قرينيس مشاركة واسعة من عملاء بنك الخليج وأفراد من المجتمع، الذين استفادوا من تجربة تعليمية عملية وتفاعلية.

وتعرف المشاركون على تقنيات إبداعية لإعادة تخيل وتوظيف الأثاث القديم، بما يبرز كيف يمكن تحويل المواد المستهلكة إلى قطع جمالية وعملية، ويعزز قيمة إعادة التطوير كبديل مستدام للتخلص من النفايات.

ومن خلال هذه المبادرة، يسعى بنك الخليج إلى ترسيخ ثقافة الاستدامة والإبداع والتعلم المستمر، مع إشراك المجتمع بشكل فاعل في الحوار البيئي. كما سلطت الورشة الضوء على أهمية الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وشجعت المشاركين على إعادة التفكير في مفهوم النفايات وتبني ممارسات تقلل من الأثر البيئي.

وتتوافق هذه المبادرة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولاسيما الأهداف المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والمدن والمجتمعات المستدامة، والعمل المناخي، بما يعكس التزام بنك الخليج بدعم الأهداف العالمية للاستدامة من خلال مبادرات محلية ذات أثر ملموس. ويواصل بنك الخليج التركيز بقوة على دمج معايير الاستدامة البيئية ضمن برامجه وعملياته، بما يشمل مبادرات إعادة التدوير، وتشجيع استخدام البدائل القابلة لإعادة الاستخدام، وإطلاق مشاريع مبتكرة تعزز كفاءة الموارد وتحد من النفايات. وقد أشاد البنك بالحماس والإبداع اللذين أظهرهما المشاركون، مؤكدا أن المشاركة المجتمعية تلعب دورا محوريا في تحويل مبادئ الاستدامة إلى ممارسات يومية.

وتأتي هذه الورشة ضمن إطار سلسلة التصميم والاستدامة الأوسع لبنك الخليج، التي تؤكد التزامه المستمر بتنمية المجتمع، ورفع الوعي البيئي، ودعم الابتكار الإبداعي. ومن خلال هذه السلسلة، يسعى البنك إلى تمكين الأفراد بالمعرفة والأدوات اللازمة لاتخاذ خيارات أكثر استدامة، وتعزيز التعاون بين الخبراء والمبدعين وأفراد المجتمع.

جدير بالذكر أن بنك الخليج يواصل أداء دور ريادي في مجال حماية البيئة ونشر الوعي بالاستدامة من خلال تنظيم ورعاية مجموعة واسعة من المبادرات. وقد حصد البنك مؤخرا جائزة أفضل مبادرة استدامة للعام 2025 من مجلة Asian Banking & Finance عن مشروعه المبتكر الذي يحول المواد الإعلانية المستخدمة إلى حقائب قابلة لإعادة الاستخدام.

جانب من فعاليات ورشة العمل

فاتورة واردات البلاد نمت بنحو مليار دينار لتبلغ 8,4 مليارات دينار خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2025

14,2 مليار دينار صادرات الكويت النفطية في 9 أشهر

أحمد مغربي

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي حول ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال أول 9 أشهر من عام 2025 عن أن الأداء الخارجي للاقتصاد المحلي واصل تسجيل الفوائض على مستوى الميزان الكلي، حيث أظهرت البيانات أن إجمالي الصادرات النفطية خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2025 بلغ نحو 14,22 مليار دينار، مقابل نحو 16,13 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2024، ما يشير إلى تراجع سنوي في قيمة الصادرات النفطية بنحو 11,82٪.

ويعكس هذا الانخفاض التأثير المباشر لتقلبات أسواق النفط العالمية وسياسات خفض الإنتاج وفقا للحصص المقررة للدول الأعضاء في تحالف «أوبيك+»، التي حدت من الزخم الذي كانت تتمتع به الصادرات النفطية خلال العام السابق، رغم استمرارها في لعب الدور الرئيسي في توليد الإيرادات العامة للبلاد.

وعند تفصيل أداء الصادرات النفطية على أساس ربعي، توضح البيانات أن الربع الأول من عام 2025 شهد صادرات نفطية بقيمة تقارب 5,09 مليارات دينار، مقارنة بنحو 5,56 مليارات دينار في الربع الأول من عام 2024، بانخفاض سنوي نسبته 8,4٪، وفي الربع الثاني، اتسعت وتيرة التراجع بشكل أوضح، إذ بلغت الصادرات النفطية نحو 4,39 مليارات دينار مقابل 5,42 مليارات دينار في الفترة نفسها من العام السابق، بانخفاض يقارب 19,01٪، وهو ما مثل ذروة الضغوط خلال العام، أما الربع الثالث من 2025، فقد سجل تحسنا نسبيا، مع بلوغ الصادرات النفطية نحو 4,74 مليارات دينار مقارنة بنحو 5,14 مليارات دينار في الربع الثالث من 2024، بانخفاض أقل حدة نسبته 7,96٪، في إشارة إلى بداية استقرار نسبي دون العودة إلى مستويات العام السابق.

وفي سياق متصل، انعكس هذا المسار على الميزان السلعي، الذي سجل خلال أول 9 أشهر من عام 2025 فائضا قدره نحو 8,01 مليارات دينار، مقارنة بفائض بلغ نحو 10,37 مليارات دينار في الفترة نفسها من عام 2024، بتراجع سنوي نسبته 22,8٪، ورغم بقاء الميزان السلعي في المنطقة الإيجابية، فإن تقلص الفائض يعكس تزامن تراجع الصادرات مع ارتفاع الواردات، وهو ما حد من قدرة التجارة السلعية على توليد فوائض مماثلة لتلك المسجلة في العام السابق.

وأوضحت البيانات أن إجمالي الصادرات السلعية (فوب)، بما في ذلك النفطية وغير النفطية، بلغ خلال أول 9 أشهر من عام 2025 نحو 16,41 مليار دينار، مقابل نحو 17,79 مليار دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2024، مسجلا تراجعا سنويا بنحو 7,8٪، ويشير هذا الانخفاض الأقل حدة مقارنة بالصادرات النفطية إلى أن بعض مكونات الصادرات غير النفطية ساهمت في تخفيف أثر التراجع العام، ما أضفى قدرا من المرونة على إجمالي الصادرات السلعية.

في المقابل، أظهرت البيانات ارتفاع الواردات السلعية (فوب) خلال أول 9 أشهر من 2025 إلى نحو 8,4 مليارات دينار، مقارنة بنحو 7,42 مليارات دينار خلال الفترة نفسها من عام 2024، بنمو سنوي بلغ نحو 13,17٪، ويعكس هذا الارتفاع استمرار الطلب المحلي إلى جانب ارتفاع تكاليف الاستيراد، وهو ما شكل عامل ضغط إضافيا على الميزان السلعي خلال الفترة. وعلى أساس ربعي، سجلت الواردات السلعية في الربع الأول من عام 2025 نحو 2,72 مليار دينار مقابل نحو 2,52 مليار دينار في الربع الأول من 2024، بنمو نسبته 7,98٪، ثم ارتفعت في الربع الثاني إلى نحو 2,86 مليار دينار مقارنة بنحو 2,35 مليار دينار في الفترة نفسها من العام السابق، محققة أعلى معدل نمو سنوي بلغ 21,6٪، وفي الربع الثالث، بلغت الواردات نحو 2,82 مليار دينار مقابل نحو 2,55 مليار دينار في الربع الثالث من 2024، بنمو نسبته 10,55٪، ما يؤكد أن اتجاه الزيادة في الواردات كان ممتدا على مدار العام.

أما على مستوى الحساب الجاري فقد أظهرت البيانات تسجيل فائض خلال أول 9 أشهر من 2025 بلغ نحو 8,74 مليارات دينار، مقابل نحو 11,25 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2024، بتراجع سنوي نسبته 22,32٪، ويعكس هذا التراجع الأثر التراكمي لانخفاض الصادرات النفطية وتقلص فائض الميزان السلعي، رغم استمرار الحساب الجاري في تسجيل فائض إيجابي.

وخلال عام 2025، بلغ فائض الحساب الجاري في الربع الأول نحو 3,62 مليارات دينار، قبل أن يتراجع في الربع الثاني إلى نحو 2,42 مليار دينار، ثم يتحسن نسبيا في الربع الثالث ليصل إلى نحو 2,7 مليار دينار، بما يتماشى مع التحسن النسبي الذي شهدته بعض المؤشرات التجارية في نهاية الفترة.

وبصورة عامة، توضح بيانات ميزان المدفوعات خلال أول 9 أشهر من عام 2025 أن الاقتصاد الخارجي لا يزال يحتفظ بفوائضه الأساسية، لكنه يعمل ضمن هوامش أضيق مقارنة بعام 2024، في ظل تراجع الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات، وفي المقابل، يبرز تحسن الميزان الكلي كمؤشر على قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الضغوط وتحقيق محصلة إيجابية نهائية، ما يعكس درجة من المتانة في التوازنات الخارجية رغم التحديات المرتبطة بدورة النفط والتجارة العالمية.

الجاسم: 176 مناقصة بـ 129 مليون دينار.. حصة الشركات الصغيرة من المناقصات العامة منذ 2017

م.بسمة الجاسم

أكدت مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتكليف، م.بسمة الجاسم أن الصندوق يواصل جهوده لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدخول سوق المناقصات الحكومية، مشيرة إلى أن شركات صغيرة والمتوسطة فازت بـ176 مناقصة موزعة على مختلف جهات الدولة، وبقيمة إجمالية تفوق 129 مليون دينار منذ عام 2017.

وأضافت الجاسم أن قانون المناقصات المركزية في الكويت يشكل ركيزة أساسية لدعم مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساهمة بالاقتصاد الوطني، من خلال منح أفضلية تنافسية على اقل الأسعار المقدمة للمشروعات المسجلة في السجل الوطني لدى الصندوق الوطني.

وبينت أن هذه اللوائح تهدف إلى تذليل العقبات أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة فرص مشاركتها في المناقصات الحكومية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تعزيز الاقتصاد الوطني، مؤكدة على أن هذه الجهود تأتي ضمن دور الصندوق الوطني لتحسين بيئة الأعمال وتمكين المبادرين ورواد الأعمال، وتقديم خدمات نوعية غير تمويلية تسهم في بناء قدرات المشاريع الصغيرة.